الرئيس الفرنسي في الرياض:

شراكة استراتيجية.. واستثمارات واعدة

تأتي زيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لتؤكد العلاقات التاريخية التي تربط بين المملكة وفرنسا، والسعي نحو تطوير هذه العلاقات للانطلاق نحو مزيد من التعاون التجاري والاستثماري.

الرئيس الفرنسي التقى خلال زيارته للمملكة رجال الأعمال في الرياض، مؤكدًا أن بلاده مستعدة لدعم الاقتصاد السعودي لمرحلة ما بعد النفط، عبر تعزيز وجود الشركات الفرنسية في السوق السعودية والمشاركة في تنفيذ الخطط المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية في المملكة، إلى جانب دعم الموارد البشرية السعودية ببرامج تدريب مشتركة تنقل المعرفة للشباب السعودي.

وقد تناولت المباحثات المشتركة تطورات القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وفقًا لخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية. وشملت المباحثات كذلك الوضع في لبنان والجهود العربية المؤيدة دوليًا والمبذولة لمساعدة الشعب اللبناني على انتخاب رئيس توافقي يجمع عليه اللبنانيون. كما بحث الجانبان الوضع في العراق وضرورة الحفاظ على وحدته وسيادته على أراضيه وتحقيق الوفاق الوطني الذي يضمن مساواة جميع أطيافه في الحقوق والواجبات بالإضافة إلى مجمل الأحداث الإقليمية والدولية التي تهم البلدين.

وفي كلمته التي ألقاها أمام أعضاء مجلس الغرف السعودية وحضرها أعضاء مجلس الأعمال السعودي- الفرنسي، أكد ساركوزي أن فرنسا ترغب في تعزيز موقعها كشريك تجاري للمملكة، وهي تقف الآن عند المرتبة ٩ بين الدول التي صدرت إليها المملكة في عام ٢٠٠٦، وفي المرتبة ٧ بين أكبر عشر دول استوردت منها المملكة في العام نفسه، إلى مستويات أعلى، مرحبًا بفكرة إلغاء الضريبة «العمل باتفاقية الازدواج الضريبي» على الصادرات السعودية إلى فرنسا.

كما أكد ساركوزي أنه ليس هناك رسوم على الصادرات السعودية إلى فرنسا وهناك معاملة المثل في هذا الجانب، موضحًا أن شركات فرنسية ستوقع مع السعودية في الأسابيع والأشهر المقبلة

عقودًا ضخمة تبلغ قيمتها ٤٠ مليار يورو، في مجالات مختلفة، وقال: «يشكل ذلك نقلة نوعية في طريقة عملنا الاقتصادية، مما يساهم في تعزيز التبادل الاقتصادي بين البلدين».

وتناول ساركوزي في كلمته عددًا من المواضيع الاقتصادية والسياسية التي تؤكد التوجه الاقتصادي الذي يحمله كرئيس جديد لفرنسا، حيث شدد على أن فرنسا ستعمل على مساعدة السعودية لمرحلة ما بعد النفط، من خلال نقل المعرفة.

وأضاف الرئيس الفرنسي: التدريب مهم لنسبة كبيرة من الشباب وسوف نساعدكم على ذلك، وليس هناك حدود لتعاون الجامعات السعودية مع الجامعات الفرنسية، ونقول للشباب السعودي إننا مستعدون لاستقبالهم كدارسين في فرنسا، نريد عقد اتفاقيات تركز على تدريب الأيدي العاملة السعودية».

وقال ساركوزي: «فرنسا تتحرك وفرنسا في انتظاركم، ونحن نقدر انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، إذ إنها بوادر للحرية والانفتاح الاقتصادي الذي تنتهجه السعودية، والمملكة لها تأثير لا يقارن بما يتعلق بكونها أكبر مصدر للطاقة في العالم».

وأبدى ساركوزي قلقه من سرعة ارتفاع أسعار النفط، مشيرًا إلى أنها ظاهرة لا يمكن أن ترجع إلى الوراء على اعتبار أن النفط ينقص يومًا بعد يوم وتزداد تكلفة استخراجه، وأمل أن تتوجه المملكة إلى الصناعة النفطية الفرنسية لأنها من أفضل الصناعات في هذا القطاع ولديها خبرة واسعة».

وتطرق الرئيس الفرنسي إلى المجال النووي، مشيرًا إلى أن التقنية النووية ليست بالأمر الهين، ولكن يمكن في المستقبل أن يكون هناك تعاون سعودي- فرنسي في هذا المجال، وأضاف «لدينا مهندسون وخبراء يمكن أن يعملوا في تشغيل المراكز النووية».

بينما أشار عبدالرحمن الراشد رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، في كلمته إلى أن السعودية ركزت خلال السنوات الأخيرة بشكل واضح على التنمية الاقتصادية، وأدخلت العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي كان لها الأثر الواضح في تحقيق الاقتصاد السعودي، وبالأخص القطاع الخاص نموًا قويًا ومتينًا، حيث ساهم القطاع الخاص في ٢٠٠٧ بنسبة ٤٦,١٪ في الناتج الإجمالي المحلي.

وأوضح الراشد للرئيس الفرنسي أن القطاع الخاص في المملكة يتطلع للاستفادة من الخبرة الفرنسية في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتفعيل برنامج التوازن الاقتصادي، وافتتاح مكتب تمثيل للمصدرين في البلدين، مشيرًا إلى أن مستقبل التعاون الاقتصادي السعودي- الفرنسي بأبعاده المختلفة يزخر بإمكانات كبيرة تنتظر استثمارها وتوظيفها لتحقيق المزيد من المنافع للبلدين والشعبين الصديقين.

في المقابل، دعا كامل المنجد رئيس مجلس الأعمال السعودي- الفرنسي، الرئيس ساركوزي إلى دعم القضايا التي ما زالت

عالقة في ملف منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي باعتبارها المظلة الأوسع، من المنتظر أن تساهم بقوة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

كما طرح المنجد إمكانية زيادة مشاركة الشركات الفرنسية في المشاريع السعودية العملاقة في القطاعات المختلفة، ومشروعات البنية التحتية ومشروعات التقنية وغيرها من القطاعات الأخرى والإسهام الفرنسي في مجال التدريب الفني

> اتفاقيات للتعاون في المجال السياسي والتعليم العالي والبحث العلمي والطاقة ومجال البترول والغاز.

للكوادر البشرية السعودية، وتعزيز التعاون بين البلدين في مجال الارتقاء بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، إلى جانب زيادة فاعلية عناصر الأجهزة والأطر المعنية بتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي مقدمتها الغرف التجارية، ومجلس الغرف الأعمال السعودي- الفرنسي، وتكثيف الزيارات المتبادلة بين رجال الأعمال في البلدين.

وأكد الرئيس نيكولا ساركوزي الرئيس الفرنسي أن المملكة هي شريك أساسي واستراتيجي لفرنسا، وعنصر مهم للسلام في المنطقة المضطربة من العالم، مشيرًا إلى أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز صديق مقرب من فرنسا.

اتفاقيات للتعاون المشترك

وخلال الزيارة، وقعت المملكة وفرنسا، وبحضور خادم

الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز- يحفظه الله- والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، حفل التوقيع على اتفاقية للتعاون المشترك بشأن المشاورات السياسية الثنائية بين وزارتي الخارجية في البلدين. كما جرى التوقيع على اتفاقية في مجال التدريب المهني والتعليم التقني إضافة إلى توقيع اتفاقية للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي واتفاقية للتعاون في مجال الطاقة والتعاون الثنائي في مجال البترول والغاز.

من جهته أعرب الرئيس ساركوزي عن شكره وتقديره للملك على ما وجده هو ومرافقوه من حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

وقلد خادم الحرمين الشريفين فخامة الرئيس الفرنسي قلادة الملك عبدالعزيز التي تمنح لكبار قادة وزعماء دول العالم. وقد أعرب فخامته عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على منحه قلادة الملك عبدالعزيز معربًا عن سعادته بهذا التكريم.

وفيما يلي بيان بأهم مؤشرات التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية فرنسا خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦):

أولاً: التبادل التجاري:

- في ميزان التجارة بين المملكة وفرنسا نلاحظ من الجدول رقم (١)، وجود فائض لصالح المملكة كنتيجة لارتفاع معدل صادرات المملكة إلى فرنسا عن وارداتها منها خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦).

- في عام ٢٠٠٦م حقق الميزان التجاري فائضًا لصالح المملكة تقدر بـ٥٣٣٩ مليون ريال بمعدل انخفاض في النمو عن العام السابق ٣٦٪.

- بتسليط الضوء على الواردات والصادرات لعام ٢٠٠٦، نلاحظ أنها انخفضت عن العام السابق، بالنسبة للصادرات وبلغت قيمتها بـ١٥٤٢٠ مليون ريال. حيث تحتل فرنسا المرتبة (١٢) من الدول التي تصدر إليها المملكة. وبالنسبة للواردات فقد حققت ارتفاعًا عن العام السابق وبلغت قيمتها بـ١٠٠٨١ مليون ريال، واحتلت المرتبة (٧) من الدول التي تستورد منها المملكة.

- أهم خمسة سلع رئيسية تصدرها المملكة إلى فرنسا خلال عام ٢٠٠٥م هي (زيوت نفط خام ومنتجاتها - ثنائي إيثانول أمين وأملاحه- بولي إيثيلين عالي الكثافة- إيثيلين جلايكول - أغطية وقيعان العلب). حيث بلغت مجموع الأصناف الخمسة الرئيسية ١٥٦٠٦ ملايين ريال بنسبة ٩٧٪ من مجموع الصادرات. ويتصدرها زيوت نفط خام ومنتجاتها بـ١٥٥٢٩ مليون ريال بنسبة ٩٦٪ من مجموع الصادرات.

- أهم خمس سلع رئيسية تستوردها المملكة من فرنسا خلال عام ٢٠٠٥م هي (لحوم دواجن مجمدة- عطور- سفن- شعير- أدوية تحتوي على بنسلين) حيث بلغت مجموع الأصناف الخمسة الرئيسية ١٥٣٤ مليون ريال بنسبة ٢٠٪ من مجموع الواردات. ويتصدرها لحوم دواجن مجمدة بـ٤٢٤ مليون ريال بنسبة ٥,٥٪ من مجموع الواردات.

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وفرنسا خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م)

العام	صادرات المملكة إلى فرنسا (١)		واردات المملكة من فرنسا (٢)		إجمالي حجم التبادل التجاري القيمة (مليون ريال)	ميزان تجارة المملكة مع فرنسا (١) - (٢)	
	القيمة (مليون ريال)	النسبة من إجمالي صادرات المملكة العام (٪)	القيمة (مليون ريال)	النسبة من إجمالي واردات المملكة العام (٪)		القيمة (مليون ريال) (فائضًا لصالح المملكة)	معدل نمو ميزان التجارة
٢٠٠٣م	٨٧٧٤	٢,٥١٪	٥٠٦٢	٣,٦٦٪	١٣٨٣٦	٣٧١٢	-
٢٠٠٤م	١٢٣٣٥	٢,٦١٪	٥٨٦٧	٣,٥٠٪	١٨٢٠٢	٦٤٦٨	٧٤٪
٢٠٠٥م	١٦١٢٠	٢,٣٨٪	٧٦٨٧	٣,٤٥٪	٢٣٨٠٧	٨٤٣٣	٣٠٪
٢٠٠٦م	١٥٤٢٠	١,٩٥٪	١٠٠٨١	٣,٨٦٪	٢٥٥٠١	٥٣٣٩	٣٧٪

ثانيًا: حجم استثمارات جمهورية فرنسا في المملكة العربية السعودية:

- بالنسبة للاستثمار في المشاريع الصناعية المشتركة،

نلاحظ أنه يوجد (١٥) مشروعًا صناعيًا مشتركًا، حيث كانت حصة رأس مال استثمار فرنسا فيها تقدر بـ٧٩, ٤٤٪، وبالنسبة لحصة رأس مال المملكة تقدر فيها بـ٠٦, ٥٣٪، والباقي عبارة عن حصص استثمارية لمساهمين أجانب تقدر بـ١٥, ٢٪.

- بالنسبة للمشاريع الصناعية المستثمرة برأس مال أجنبي ١٠٠٪، نلاحظ أنه يوجد (٦) مشاريع صناعية حيث كانت حصة رأس مال استثمار فرنسا فيها تقدر بـ١٣, ٨١٪، والباقي عبارة عن حصص استثمارية لمساهمين أجانب آخرين تقدر بـ٨٧, ١٨٪

- بالنسبة للمشاريع الخدمية المشتركة نلاحظ أنه يوجد (١٤) مشروعًا خدميًا مشتركًا، حيث كانت حصة رأس مال استثمار فرنسا فيها تقدر بـ٣٨,٩٤٪، وبالنسبة لحصة رأس مال المملكة تقدر فيها بـ٥٩, ٣٣٪، والباقي عبارة عن حصص استثمارية لمساهمين أجانب آخرين تقدر بـ١, ٧٣٪.

- بالنسبة للمشاريع الخدمية المستثمرة برأس مال أجنبي ١٠٠٪ نلاحظ أنه يوجد ٥٢ مشروعًا خدميًا، حيث كانت حصة رأس مال استثمار فرنسا فيها ٩١, ٩٩٪، والباقي عبارة عن حصص استثمارية لمساهمين أجانب آخرين تقدر بـ٠٩, ٠٪.

إجمالي الاستثمارات السعودية الفرنسية المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار حتى ١٤/١١/٢٠٠٦م

(القيمة بالمليون ريال)

النشاط		عدد المشروعات	إجمالي التمويل	حصة الشريك السعودي	النسبة ٪	حصة الشريك الفرنسي	النسبة ٪	حصص مساهمين أجانب آخرين	النسبة ٪
صناعي	مشترك	١٥	٢٤٦٣٢,٩٢	١٣٠٧٠,٥٣	٪٥٣,٠٦	١١٠٣٣,٧٣	٪٤٤,٧٩	٥٢٨,٦٦	٪٢,١٥
	١٠٠٪ أجنبي	٦	٢٦,٥	-	-	٢١,٥	٪٨١,١٣	٥	٪١٨,٨٧
خدمي	مشترك	١٤	١٧٨,٥	١٠٥,٩١	٪٥٩,٣٣	٦٩,٥١	٪٣٨,٩٤	٣,٠٨	٪١,٧٣
	١٠٠٪ أجنبي	٥٢	٣٨٢٢,٩٥	-	-	٣٨١٩,٥١	٪٩٩,٩١	٣,٤٤	٪٠,٠٩
الإجمالي		٨٧	٢٨٦٦٠,٨٧	١٣١٧٦,٤٤	-	١٤٩٤٤,٢٥	-	٥٤٠,١٨	-

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار